

تقرير الأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠)، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ويعرض المستجدات في العملية السياسية منذ تقرير المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (S/2007/250). كما يقدم التقرير وصفا لأنشطة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، التي تنتهي ولايتها الحالية في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

ثانيا - الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها والتعاون مع الطرفين

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الوضع العسكري في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها متوترا وربما يصبح متقلبا. فقد واصلت إريتريا إدخال القوات إلى المنطقة الأمنية المؤقتة في القطاع الغربي، حيث تشير تقديرات تقريبية جدا قدمتها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا إلى أنه قد تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير نشر ما لا يقل عن ٤٠٠ فرد من القوات الإضافية. وإضافة إلى تناوب القوات في القطاع الأوسط، فضلا عن القطاع الفرعي الشرقي، لوحظ عمل قوات الدفاع الإريترية بنشاط على إقامة دفاعات جديدة في المنطقة الأمنية المؤقتة، بما في ذلك على مقربة من منطقة بادمي ومناطق أخرى. ولاحظت البعثة أيضا أنه يتم بشكل متزايد، من خلال عمليات التناوب، استبدال الميليشيات العاملة في المواقع بالمنطقة الأمنية المؤقتة بقوات نظامية تابعة لقوات الدفاع الإريترية، الأمر الذي يشكل انتهاكا مباشرا للاتفاق البروتوكولي واتفاق وقف أعمال القتال المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

٣ - ونظرا إلى القيود المشددة المفروضة على حرية البعثة في التنقل داخل المنطقة الأمنية المؤقتة، كان من الصعب التأكد من العدد الدقيق لجنود قوات الدفاع الإريترية الموجودين



حاليا داخل المنطقة. بيد أن البعثة تقدر أن قوات الدفاع الإريتيرية قد تمكنت بالفعل من احتلال قطاعات واسعة من المنطقة، حيث قدر عدد الأفراد العسكريين بالآلاف. فعلى سبيل المثال رصدت البعثة في أوائل تموز/يوليه وجود ما يناهز ١٠٠٠ من الأفراد العسكريين الإريتيريين المزودين بالأسلحة الشخصية، بما في ذلك أجهزة إطلاق القنابل الصاروخية، يتحركون داخل المنطقة الأمنية المؤقتة في القطاع الأوسط. ولاحظت البعثة كذلك إعادة توطين ما يقرب من ٨٤٠٠ من المشردين داخليا في القطاع الغربي من المنطقة الأمنية المؤقتة. وقد أفيد أن بعضا منهم مسلحون.

٤ - وفي الوقت ذاته، تواجه البعثة بشكل متزايد موقفا سلبيا من القادة العسكريين داخل المنطقة الأمنية المؤقتة، لا سيما في أعقاب الخطاب الذي وجهه رئيس إريتريا إلى الأمة بمناسبة يوم استقلال البلد في ٢٤ أيار/مايو، وقال فيه إن المنطقة الأمنية المؤقتة قد أصبحت في عداد الماضي ولا معنى لوجودها وإن لدى إريتريا حقا سياديا وقانونيا في إقامة مشاريع إنمائية في تلك المنطقة، دون الحصول على إذن من أي فرد. وصرح كذلك بأن قوات الدفاع الإريتيرية ملزمة بإقامة برامج إنمائية داخل المنطقة الأمنية المؤقتة وكفالة حمايتها ومكفول لها الحق في ذلك ومنذئذ، يتساءل كثير من قادة قوات الدفاع الإريتيرية صراحة، لدى مقابلة أفراد البعثة، عن مدى صلاحية المنطقة الأمنية المؤقتة ويعترفون بوجود قوات الدفاع الإريتيرية فيها.

٥ - وخلال الفترة ذاتها، لوحظ أن القوات الإثيوبية تنفذ تدريبات واسعة النطاق وتعد الدفاعات، بما في ذلك حول منطقة بادمي البالغة الحساسية. ففي حزيران/يونيه، أجرت القوات الإثيوبية تدريبا شمل إطلاقا حيا لنيران الأسلحة الصغيرة والأسلحة الثقيلة وتحركات للدبابات وحاملات الجنود المدرعة في المناطق المتاخمة للقطاع الغربي.

٦ - وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه، سحبت القوات الإثيوبية بعضا من قواتها المرابطة على خط المواجهة على طول الحدود في منطقة بوري من القطاع الفرعي الشرقي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الاثنتا عشرة دبابة والسبع عشرة قطعة مدفعية، التي لوحظت خلال شهر شباط/فبراير في تلك المنطقة، في مواقعها بالمنطقة المتاخمة، قرب الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة.

٧ - وخلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه أيضا، أجرت البعثة تحقيقا في أربعة تقارير مقدمة من السلطات الإثيوبية فيما يتعلق بما زعم عن عمليات عبور للحدود وغارات قامت بها عناصر إريتيرية، في قرية ديمبا قرب الحميرة بالقطاع الغربي وقرب القلعة الإيطالية ومنطقة زلامبسا في القطاع الأوسط. ولم تتمكن البعثة من التحقق بشكل مستقل من تلك التقارير.

وإضافة إلى ذلك، تمكنت البعثة من نزع فتيل توتر الأوضاع القائمة على طول الحدود. وفي ١٩ أيار/مايو، حالت البعثة دون احتمال وقوع حادث هدد فيه الجنود الإثيوبيون بفتح النيران على إحدى الميليشيات الإريترية التي تقوم بعمليات استطلاع على جسر الحميرة. وواصلت البعثة أيضا المساعدة على إجراء تحقيقات في الحوادث الخطرة المحتملة المتمثلة في جرائم سرقة الماشية، وإعادة الأشخاص الذين يعبرون الحدود عن طريق الخطأ.

٨ - ورغم القيود الراهنة المفروضة على حرية تنقل البعثة (انظر الفقرات ١٠-١٦ أدناه) فإن وجود المواقع الدائمة وشبه الدائمة التابعة للبعثة في المواقع الحساسة داخل المنطقة الأمنية المؤقتة وخارجها قد اكتسب أهمية متزايدة في عملية صون الاستقرار. إذ أن تلك المواقع توفر للبعثة معلومات قيمة فيما يتصل بالاستعدادات العسكرية، وتعمل أيضا بمثابة رادع ضد الأعمال العدوانية التي قد يقوم بها أي من الجانبين.

٩ - وعموما ظل الجانبان يركزان، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، على مرابطة قواتهما على طول المناطق الحدودية. وتقوم إريتريا بتسريب قواتها، وغير ذلك من العناصر المسلحة، إلى المنطقة الأمنية المؤقتة، في محاولة لتوسيع نطاق سيطرتها عليها. وقامت إثيوبيا بنشر المزيد من القوات على مقربة شديدة من الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة، رغم أن معظم تلك القوات ما زال خارج المناطق المتاخمة للمنطقة المذكورة. وما برحت عمليات نشر القوات المشار إليها تسهم في تزايد التوتر بين الطرفين. ورغم التأكيدات المتكررة من قادة إثيوبيا وإريتريا بأن الحرب ليست وشيكة، فإن الحالة الراهنة تثير قلقا خطيرا. فقد ذكر رئيس وزراء إثيوبيا في بيانه أمام البرلمان، في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أن حكومته تبني قدرات قواتها الدفاعية لصد أي عدوان قد تحاول إريتريا القيام به. وفي الوقت الذي يواصل فيه الطرفان استعداداتهما العسكرية، هناك خطر جدي بأن يفضي حادث صغير نسبيا إلى مواجهة عسكرية.

ثالثا - القيود المفروضة على حرية التنقل

١٠ - نظرا إلى القيود الشديدة التي تفرضها إريتريا على عمليات البعثة، حسب المذكور في الفقرة ٣ أعلاه، تفوضت بشدة قدرة البعثة على أن ترصد بفعالية المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها، لا سيما في القطاع الغربي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنفذت إريتريا ٤٥ قيادا دائما على حرية تنقل البعثة (أطول من ٦ أشهر). فعلى سبيل المثال، حصرت دوريات البعثة في طرق الإمداد الرئيسية داخل المنطقة الأمنية المؤقتة بالقطاع الغربي والأوسط، وأغلقت جسرا استراتيجيا مهما يربط بين أم هاجر في إريتريا، والحميرة (إثيوبيا) في القطاع الغربي منذ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٦. وفي غضون ذلك، تواصلت إثيوبيا فرض

قيود على الدوريات في الحميرة بالقطاع الغربي، وراما بالقطاع الأوسط، وبوري في القطاع الفرعي الشرقي، وقيدت أيضا بشكل متكرر عمليات إزالة الألغام التي قامت بها البعثة في الفترة بين شباط/فبراير ٢٠٠٦ وحزيران/يونيه ٢٠٠٧.

١١ - وحسب المذكور أعلاه، فإن نقاط التفتيش الثابتة التابعة للبعثة ما زالت، رغم ذلك، قادرة على رصد قدر كبير من تحركات القوات والمعدات الثقيلة داخل المنطقة الأمنية المؤقتة وخارجها، ولا سيما بالقطاع الأوسط والقطاع الفرعي الشرقي. فالطبيعة الصعبة للغاية التي تتسم بها الأراضي في القطاعين، والتي تحول دون القيام بتحركات رئيسية بعيدا عن الطرق الرئيسية، ونقاط التفتيش الثابتة الكائنة بمواقع استراتيجية، قد يسرا نشاط الرصد المذكور.

١٢ - ومنذ تقريره الأخير، فرضت إريتريا المزيد من القيود على حرية تنقل البعثة. فبدءا من شهر أيار/مايو، طبقت حظرا آخر على حرية تنقل البعثة على طريق بارنتو - تيسيبي - أم هاجر بالقطاع الغربي، الذي أغلق على فترات متقطعة. واعتبارا من ١٨ حزيران/يونيه، أُغلق الطريق مرة ثانية، مما أفضى إلى عزل كامل لموقع فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في أم هاجر، مما أحدث صعوبات تشغيلية وإدارية وأمنية حمة في إمكانية الوصول إلى الموقع. وأغلقت السلطات أيضا طريق بارنتو - توكومبيا - شيلالو في الفترة من ٥ نيسان/أبريل إلى ١٥ حزيران/يونيه، ولكنها أعادت فتحه في أعقاب احتجاجات متكررة من البعثة. وخلال فترة الإغلاق، اضطرت البعثة إلى استعمال طريق بارنتو - شامبيكو - شيلالو الذي يتسم بصعوبة اجتيازه خلال موسم الأمطار في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر وعدم الأمان فيه بسبب التهديد الناشئ عن الألغام. وإضافة إلى ذلك، هددت الميليشيات المحلية، في ٦ أيار/مايو، بإطلاق النيران على الحراس التابعين للبعثة، العاملين بجواز الدخول والخروج في كركيشا بالقطاع الغربي إذا لم يبقوا الجواز مفتوحة أمام مرور بعض العناصر المسلحة.

١٣ - وفرض أيضا عدد من القيود الجديدة في القطاع الأوسط، حيث حذر القادة المحليون مرارا أفراد البعثة من الابتعاد عن الطرق الرئيسية. وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧، احتجزت الشرطة المحلية دورية تابعة للبعثة قرب مندفيرا في المنطقة الأمنية المؤقتة لمدة ثماني ساعات. ووقع حادثان آحران في ٢٦ نيسان/أبريل و ٥ أيار/مايو قام فيهما أفراد قوات الدفاع الإريتريّة بمنع دوريات البعثة من تنفيذ مهامها بأن أطلقوا طلقات تحذيرية في الجو، في حين قام قائد إحدى الميليشيات، في ٣ حزيران/يونيه، بإيقاف دورية أخرى تحت تهديد السلاح. وفي حزيران/يونيه، فرضت قيود جديدة في المنطقة الأمنية المؤقتة في القطاع الفرعي الشرقي.

واحتجت البعثة مرارا على القيود المفروضة لدى السلطات الإريترية دون فائدة تذكر. وخلال اجتماع عقد في ٥ حزيران/يونيه، أبلغ قائد الشرطة الإريترية ممثلي البعثة بأنه يتعين على البعثة أن تحترم الأنظمة المفروضة، حيث إن القادة المحليين ينظرون إلى أنشطتها بقدر كبير من التخوف وأهم عازمون على كفالة التقيد بالقيود المفروضة

١٤ - وفيما يبدو أنه تشديد آخر للقيود المفروضة على البعثة، لم يُمنح أحد كبار المسؤولين في إدارة عمليات حفظ السلام، الذي كان يزور المنطقة في أيار/مايو، تأشيرة دخول إلى إريتريا بسبب جنسيته. وفي ٢٥ يونيو/حزيران، طالب حاكم آدي كوالا في القطاع الأوسط البعثة بسداد مقابل استخدامها أحد آبار المياه، الذي كانت البعثة قد حفرته عام ٢٠٠٤، أو تقديم ضمان كتابي بأن تُسَلِّم جميع الأصول الخاصة بالبئر، بما فيها المولد إلى بلدية آدي كوالا، فور انتهاء البعثة.

١٥ - وفرضت إثيوبيا، من جانبها، بعض القيود على حرية تنقل المراقبين العسكريين التابعين للبعثة في منطقة حُميره بالقطاع الغربي، وأبقت على القيود التي كانت قد فرضتها في وقت سابق في منطقة راما بالقطاع الأوسط، ومنطقة بوري في القطاع الفرعي الشرقي.

١٦ - وفي الحقيقة، فإن الصعوبات التي تواجهها البعثة في رصد حركة القوات والمعدات في المنطقة الأمنية المؤقتة، ولا سيما في القطاع الغربي والقطاع الفرعي الشرقي وكذلك في المناطق المجاورة، قد أحدثت ثغرة خطيرة في معلومات البعثة عن الحالة الراهنة. ومن أجل سد هذه الثغرة، أناشد الدول الأعضاء، التي لديها القدرة في هذا المجال، أن تتقاسم المعلومات مع الأمم المتحدة بشأن تنفيذ الطرفين اتفاق وقف أعمال القتال.

رابعا - لجنة التنسيق العسكرية

١٧ - منذ الاجتماع السابع والثلاثين للجنة التنسيق العسكرية، الذي عُقد في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، لم تُفلح البعثة في عقد أي اجتماعات أخرى للجنة بين إثيوبيا وإريتريا. فقد أُلغي الاجتماع المقرر الثامن والثلاثون للجنة بعد أن طلبت إثيوبيا تغيير الموعد. وفي وقت لاحق، أبدت إثيوبيا تحفظات بشأن عقد اجتماعات اللجنة بسبب دخول قوات الدفاع الإريترية إلى المنطقة الأمنية المؤقتة. ومنذ ذلك الحين، أصرت إثيوبيا على أنها لن تشارك في اجتماعات اللجنة إلا بعد أن تسحب إريتريا قواتها ومعداتها العسكرية الثقيلة من المنطقة الأمنية المؤقتة. وعلى الرغم من الصعوبات الراهنة، تبذل البعثة قصارى جهدها من أجل تشجيع استئناف عمل اللجنة. وفي ٢١ حزيران/يونيه، وجهت اللجنة رسالتين دعوةً أُخريين إلى الطرفين مقترحة عقد اجتماع للجنة في النصف الأول من تموز/يوليه

٢٠٠٧. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، أكد المفوض الإريتري أن حكومته لا مانع لديها من حضور الاجتماع شريطة أن توافق إثيوبيا كذلك على الحضور. ولم ترد إثيوبيا بعد على تلك الدعوة.

خامسا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٤١ (٢٠٠٧)

إعادة تشكيل قوام العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

١٨ - بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أتمت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا عملية تقليص قوام عنصرها العسكري من ٢ ٣٠٠ فرد عسكري إلى ١ ٧٠٠ فرد عسكري، بمن فيهم ٢٣٠ مراقبا عسكريا، وذلك وفقا للفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٧٤١ (٢٠٠٧). وتُبقي البعثة على ٢٢ نقطة ثابتة، من بينها تسع في القطاع الغربي، وعشر في القطاع الأوسط، وثلاث في القطاع الفرعي الشرقي. وفي المتوسط، تنظم البعثة حوالي ٥٨٠ دورية في الأسبوع، أي ما يزيد على ٨٠ دورية يوميا من قبل الوحدات العسكرية والمراقبين العسكريين على السواء.

التعاون بين الطرفين على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٤١ (٢٠٠٧)

١٩ - في مطلع شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٧، زار وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إثيوبيا وإريتريا حيث أطلع قيادتي البلدين، أثناء المناقشات المتعلقة بالصومال، على رغبتني في أن يتواصل الحوار بشأن عملية السلام المتوقعة بين البلدين.

٢٠ - وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وجّهت رسالتين إلى رئيس إريتريا ورئيس وزراء إثيوبيا بمناسبة الذكرى السنوية السابعة لاتفاق الجزائر بشأن وقف أعمال القتال المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وفي هاتين الرسالتين، أثرت عددا من المسائل التي يتعين تسويتها من أجل المضي قُدُما في عملية ترسيم الحدود. وأكدت للزعيمين اعترامي مواصلة المشاورات مع البلدين على حد سواء، في جهد يستهدف تسوية المسائل العالقة فيما يخص عملية السلام. و ذكر رئيس وزراء إثيوبيا، في رده المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أنه ملتزم بالتعاون مع الأمم المتحدة مؤكدا لي دعمه. إلا أنه شدد على أن ترسيم الحدود لا يمكن تصور حدوثه إلا بعد امتثال إريتريا بشكل كامل لاتفاق وقف أعمال القتال، بما يشمل استعادة سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة.

٢١ - ويؤسفني الإفادة بعدم تنفيذ مطلب مجلس الأمن أن تسحب إريتريا القوات والمعدات فورا من المنطقة الأمنية المؤقتة، كما ورد في الفقرة ٤ من قرار المجلس ١٧٤١

(٢٠٠٧). وكذلك لم يجبر العدول عن القيود المفروضة على حركة البعثة وعلى عملياتها، مثلما طلب المجلس في القرار المذكور.

٢٢ - وفيما يتعلق بمطلب مجلس الأمن بأن تقبل إثيوبيا تماما ودون تأخير القرار النهائي الملزم الصادر عن لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا، وأن تتخذ خطوات ملموسة فوراً لتمكين اللجنة من ترسيم الحدود، فإنني أُحيط علماً بالرسالة المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الموجهة من وزير خارجية إثيوبيا إلى رئيس مجلس الأمن، والتي يكرر فيها قبول حكومته قرار تعيين الحدود الصادر عن اللجنة دون شروط مسبقة. وفي الوقت نفسه، أُشير إلى إعراب إريتريا عن استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة، من أجل تنفيذ قرار اللجنة، حسب ما ذكره الرئيس الإريتري في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أثناء لقائه في أسمرة مع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وينبغي الآن أن تنفذ هذه البيانات بشكل فعلي.

٢٣ - كما أحث الطرفين على الامتثال بشكل كامل لنداء مجلس الأمن بأن يتحليا بأقصى قدر من ضبط النفس وأن يمتنع كل منهما عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الطرف الآخر؛ وأن يضعوا حداً لتبادل البيانات العدائية.

سادساً - لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا

٢٤ - يؤسفني الإفادة بأن الطرفين لم يحرزا أي تقدم تجاه تنفيذ قرار تعيين الحدود الذي أعلنته لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. كما أود أن أوجه نظر الطرفين إلى قرار اللجنة بعقد اجتماع معهما يوم ٦ أيلول/سبتمبر. ويرد في المرفق الثاني لهذا التقرير سرد مفصل لعمل اللجنة.

سابعاً - إجراءات مكافحة الألغام

٢٥ - لا تزال الألغام والذخائر غير المنفجرة تشكل تهديداً خطيراً لمن يعيشون ويعملون في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها، مما يعرقل عودتهم إلى الحياة الطبيعية. ويواصل مركز تنسيق إجراءات مكافحة الألغام التابع للبعثة تقديم الدعم لها، وكذلك تنفيذ عمليات إنسانية لإزالة الألغام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أزالنا أفرقة تعاقداً معها المركز ألغاماً من مساحة إجمالية تبلغ ١٣٠ ٣٨٤ متراً مربعاً، وما يزيد على ٣٩٢ كيلومتراً من الطرق، بالإضافة إلى فحص ٧٩٤ كيلومتراً إضافية من الطرق. كما نظم المركز أعمال التخلص من الذخائر المتفجرة، والتوعية بمخاطر الألغام. وأجرى تحقيقات في حادثتين متعلقتين بذخائر غير منفجرة وقعتا في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه في القطاع الأوسط، أصيب فيهما طفلان صغيران.

٢٦ - إلا أن الجهود التي يبذلها مركز تنسيق إجراءات مكافحة الألغام في الوقت الحاضر، تعرقلها القيود المفروضة على حرية التنقل وعلى إمدادات الوقود، مما يعوق قدرته على التصدي بشكل ملائم لحوادث الألغام والذخائر غير المنفجرة داخل المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها.

ثامنا - حقوق الإنسان

٢٧ - واصلت البعثة رصد حالة حقوق الإنسان، مع التركيز على ظروف أكثر الفئات ضعفا. كما استمرت في تقديم المساعدة إلى الطرفين في مجال إعادة الرعايا إلى بلدانهم الأصلية، وذلك برعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت البعثة زيادة في عدد حوادث عبور الحدود بطريقة غير شرعية، ولا سيما التي تشمل القُصّر. وواصل معظم اللاجئين الإريتريين المقيمين في مخيم شيمبلا في إثيوبيا، البالغ عددهم حوالي ١٤ ٥٠٠ لاجئ، إعرابهم عن القلق بشأن البطء في سير أعمال برنامج إعادة التوطين في بلد ثالث.

تاسعا - التطورات على الصعيد الإنساني

٢٩ - بحلول منتصف شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٧، كانت حكومة إريتريا قد أعادت توطين معظم المشردين داخليا من منطقة زوبا ديوب في مواطنهم الأصلية، وذلك بدعم من الشركاء بقيادة الأمم المتحدة.

٣٠ - وقام مبعوثي الخاص للشؤون الإنسانية للقرن الأفريقي بزيارة متابعة إلى إريتريا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ حزيران/يونيه، لكي يناقش مع الحكومة المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي، وذلك في إطار الاستعدادات للمشاورات المتعددة البلدان بشأن الأمن الغذائي في القرن الأفريقي، التي عُقدت في نيروبي في نهاية شهر حزيران/يونيه.

٣١ - وفي إثيوبيا، يشكل الأمن تحديا رئيسيا أمام عملية تقديم المساعدة الإنسانية في إقليميّ غامبيلا وصومالي، ولا سيما في منطقتي كوهاري وديغيهابور. كما تفيد تقارير بتدهور حالة الأمن الغذائي في أقاليم عفر وأوروميا وصومالي في إثيوبيا، بينما تتسم الحالة الغذائية في باقي أنحاء البلد بالاستقرار. وتعتبر عفر حاليا منطقة موضع اهتمام، لأن موسم الأمطار لم يرق إلى مستوى التوقعات.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت الحالة الإنسانية تدهورا في منطقة غامبيلا بعد إعادة توطين حوالي ٢٥ ٠٠٠ شخص من سكان جيكاني نوير، من جنوبي إثيوبيا في إيتانغ

إلى مواطنهم الأصلية مرة أخرى في تيرغول وأكوبو، وغيرهما من المناطق غربي منطقة غامبيلا. كما يساور القلق فريق الأمم المتحدة القطري بشأن حماية السكان المتضررين، ولا سيما القادمين من إيتانغ، وكذلك المتوجهين إلى السودان.

عاشرا - السلوك والانضباط

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى الانتهاء من عملية توظيف رئيس وحدة السلوك والانضباط التابعة للبعثة. وتواصل اللجنة العمل بسياسة عدم التسامح إطلاقا في مسائل سوء التصرف الجسيم، ولا سيما ارتكاب أفراد حفظ السلام أعمال الاستغلال الجنسي والإساءات الجنسية. والبعثة عاكفة على تصميم استراتيجية فعالة للوقاية والإنفاذ بشأن مسائل السلوك والانضباط. ومنذ تقرير الأخير، ما برحت هناك حالة من حالات سوء التصرف الجسيم، وهي قيد التحقيق في الوقت الراهن.

حادي عشر - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٣٤ - واصلت وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابعة للبعثة توفير التدريب التعريفي للأفراد العسكريين والمدنيين القادمين حديثا. ونظمت أيضا جلسات توعية لأفراد الوحدات. ويتلقى أفراد البعثة خدمات المشورة والفحص المجانية من الوحدة وداخل الوحدات العسكرية التابعة للبعثة. وقد أفضى تعميم مراعاة أنشطة فيروس نقص المناعة البشرية في ولاية البعثة إلى تنامي التعاون مع مكتب الإعلام من خلال منشوراته وبرامجه الإذاعية، وكذلك مع مكتب حقوق الإنسان من خلال المشاركة في سلسلة محاضرات عن حقوق الإنسان في ميكيلي، إثيوبيا. وتعاونت الوحدة أيضا مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في إريتريا.

ثاني عشر - الإدارة والدعم

٣٥ - يواجه توفير الدعم المقدم من البعثة في إريتريا عقبات من جراء استمرار القيود التي تفرضها السلطات الإريترية على رحلات الطائرات العمودية والقيود المفروضة على حرية التنقل، واستبعاد موظفين من جنسيات بعينها من الخدمة في إريتريا، والقيود على إمدادات وقود الديزل إلى البعثة، والحظر المفروض على توريد الدواجن، والقيود المفروضة على الاستعانة بالموظفين المحليين، واحتجاز بعض أفراد البعثة المحليين. وفي الوقت ذاته، ما زالت إثيوبيا تفرض عددا من القيود على حرية تنقل البعثة، حسب المبين في الفقرة ١٥ أعلاه. ونشأ عن جميع هذه القيود صعوبات رئيسية تواجهها البعثة في التشغيل والسوقيات.

ثالث عشر - الآثار المالية

٣٦ - خصصت الجمعية العامة، بقرارها ٢٤٨/٦١ بقاء المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مبلغا قدره ١١٣,٥ مليون دولار للإبقاء على البعثة في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ولذلك، فإذا ما وافق مجلس الأمن على توصيتي المبينة في الفقرة ٤٥ أدناه، فيما يختص بتمديد ولاية البعثة، فإن تكلفة الإبقاء عليها خلال فترة التمديد سوف تنحصر في موارد معتمدة من الجمعية العامة.

٣٧ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للبعثة ٤٧,٦ مليون دولار. وبلغ في ذلك التاريخ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة في جميع عمليات حفظ السلام ٦٧٥,٢ مليون دولار.

٣٨ - وتم سداد تكلفة القوات وكذلك المعدات المملوكة للوحدات حتى أيار/مايو ٢٠٠٧ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

رابع عشر - الملاحظات

٣٩ - أفضى اتفاقا الجزائر واتفاق وقف أعمال القتال واتفاق السلام اللاحق الذي أبرم منذ سبع سنوات إلى وضع نهاية لسنوات من الحرب المدمرة وتهيئة الظروف لإعادة العلاقات إلى طبيعتها بين إريتريا وإثيوبيا. وساعدت تلك الاتفاقات على إرساء الأساس للسلام بين البلدين. ونص اتفاق وقف أعمال القتال على إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة، التي مكّنت من فصل القوات وأسهمت في منع اندلاع الأعمال القتالية، ونص الاتفاق أيضا على التخلي عن استعمال القوة في تسوية النزاعات بين الطرفين، في الوقت الذي هيأ فيه الظروف الضرورية لتسوية النزاع ذاته. أما اتفاق السلام الذي أعقب ذلك فقد تناول السبب الجذري للنزاع ألا وهو الحدود بين إثيوبيا وإريتريا. ونص ذلك الاتفاق على قيام لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا بتعيين تلك الحدود وترسيمها بشكل نهائي وملزم.

٤٠ - وفي ضوء الحالة المتوترة الراهنة السائدة بين البلدين، أصبح تنفيذ اتفاق وقف أعمال القتال أكثر أهمية. ومن اللازم أن تحافظ الحكومتان على التزامهما التام به، بما في ذلك الوفاء بالحاجة إلى احترام وقف إطلاق النار، وسلامة المنطقة الأمنية المؤقتة، والامتناع عن أي عمل يكون من شأنه تقويض الاتفاق أو التسبب في تصاعد التوترات بين البلدين.

٤١ - ويساورني قلق عميق إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة للمنطقة الأمنية المؤقتة. وأنا أحث إريتريا على أن تسحب قواتها ومعداتها العسكرية الثقيلة من المنطقة الأمنية المؤقتة، بغية استعادة سلامة تلك المنطقة، امتثالا لاتفاقي الجزائر. وأدعو أيضا إريتريا إلى أن ترفع فوراً

جميع القيود التي تفرضها على البعثة، التي تم نشرها بناء على طلب كلا البلدين. إن تلك القيود ما برحت تعوق بشكل خطير قدرة البعثة على تنفيذ ولاية الرصد المنوطة بها. وفي الوقت ذاته، أدعو إثيوبيا إلى أن تتخذ أيضا خطوات يكون من شأنها وقف تصاعد الحالة من خلال خفض عدد القوات العسكرية الإضافية التي أدخلتها في الآونة الأخيرة إلى المناطق المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة.

٤٢ - ويساورني نفس القلق العميق إزاء استمرار الجمود في عملية ترسيم الحدود. وما زالت الأمم المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بالتنفيذ التام وغير المشروط لقرار ترسيم الحدود الذي اتخذته لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، حسب ما دعا إليه مجلس الأمن في العديد من القرارات. وأحث بقوة كلا البلدين على الاستفادة من مشورة اللجنة ومن مساعدتها قبل أن تتخذ إجراء لاختتام أعمالها في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. بيد أنه في ضوء المأزق السياسي الراهن، يبدو أنه من غير المحتمل المضي قدما في ترسيم الحدود، ما لم يقيم الطرفان بتسوية الخلافات الأساسية فيما يتبعونه من نهج.

٤٣ - وأهيب بكلا الطرفين إلى التقيد بدقة بنص وروح اتفاقي الجزائر ودعم أي مبادرة يكون من شأنها الإسهام في إعادة العلاقات إلى طبيعتها واستعادة التشارك الثنائي بينهما. وأنا أناشد قيادتي البلدين أن تنهيا فوراً تبادل البيانات العدائية، وأشجعهما، وكذلك شركاءهما، على البدء في اتخاذ تدابير بناء الثقة وكذلك التعاون في شتى مجالات الاهتمام المشترك من قبيل تيسير إمكانية حصول السكان المتضررين على المساعدة الإنسانية؛ وإزالة الألغام؛ وأي أنشطة أخرى يكون من شأنها الإسهام في تقليل التوتر وإرساء التفاهم. وسيكون من اللازم أيضا دعم أي شكل آخر من أشكال التفاعل يكون من شأنه الإسهام في تحسين العلاقات بين البلدين، بما في ذلك المبادرات الإقليمية.

٤٤ - وفي هذا الصدد، هناك أهمية حيوية وعاجلة لإعادة تنشيط عمل لجنة التنسيق العسكرية، التي ما زالت تشكل محفلا فريدا لمناقشة المسائل العسكرية والأمنية الملحة.

٤٥ - وأنا أعترم مواصلة بذل ما في الواسع من أجل توجيه جهود البلدين نحو تنفيذ اتفاقي الجزائر، بغية القيام على عجل بتسوية حالة الجمود في عملية ترسيم الحدود والمضي بها قدما. وأدعو كلا الطرفين إلى البرهنة على الإرادة السياسية الضرورية، إلا أن عليّ أيضا أن أذكرهما بأهمية يتحملان في نهاية المطاف المسؤولية الأساسية عن التوصل إلى تسوية ناجحة لتزاعهما على الحدود وإرساء سلام دائم بينهما.

٤٦ - ورغم الصعوبات الجمة التي تواجهها البعثة في تنفيذ ولايتها المتعلقة بالرصد، فإنها تواصل الاضطلاع بدور رادع مهم. ويشكل وجود البعثة أيضا برهانا على التزام المجتمع

الدولي بتسوية ذلك النزاع من خلال الوسائل السلمية. وفي ضوء الدور الذي تضطلع به تلك العملية من عمليات حفظ السلام في صون وقف إطلاق النار، وتحقيق الاستقرار الشامل في المنطقة، أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة إضافية مدتها ستة أشهر، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٤٧ - وختاماً، أود أن أعرب عن امتناني لجميع الأفراد المدنيين والعسكريين في البعثة لما يبدونه من التزام مستمر وما يقومون به من عمل شاق، وما يبدونه من مشاركة في ظل بيئة عمل متزايدة الخطورة وحافلة بالتحديات. وأشيد كذلك بجميع شركاء البعثة، بما فيهم الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، والوكالات الإنسانية، والدول الأعضاء، والأطراف التي ساعدت على إبرام اتفاقي الجزائر، وفريق أصدقاء البعثة، والاتحاد الأفريقي، وغير ذلك من المنظمات الدولية والإقليمية، على الدعم الذي يواصلون تقديمه إلى عملية السلام. وأشيد أيضاً بوجه خاص بالبلدان المساهمة بقوات على ما تقدمه من دعم لا يفتقر إلى هذه العملية المهمة.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا
المساهمات العسكرية حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧

البلد	المراقبون العسكريون	القوات	الموظفون	المجموع	عناصر الدعم الوطنية
الاتحاد الروسي	٤			٤	
الأردن	٨	٥٦٠	١١	٥٧٩	
إسبانيا	٣			٣	
ألمانيا	٢			٢	
أوروغواي	٥	٣٣	٤	٤٢	
أوكرانيا	٣			٣	
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٣			٣	
باراغواي	٤			٤	
باكستان	٥			٥	
البرازيل	٧			٧	
بلغاريا	٤			٤	
بنغلاديش	٨		٥	١٣	
البوسنة والهرسك	٥			٥	
بولندا	٣			٣	
بوليفيا	٥			٥	
بيرو	٤			٤	
تونس	٤		٢	٦	
الجزائر	٨			٨	
الجمهورية التشيكية	٢			٢	
جمهورية تنزانيا المتحدة	٨		٢	١٠	
جنوب أفريقيا	٣			٣	
الدانمرك	٣			٣	
رومانيا	٥			٥	
زامبيا	١٠		٣	١٣	

عناصر الدعم الوطنية	المجموع	الموظفون	القوات	المراقبون العسكريون	البلد
	٢			٢	السويد
	١			١	سويسرا
	٧			٧	الصين
	٥	١		٤	غامبيا
	١٦	٤		١٢	غانا
	٥			٥	غواتيمالا
	١			١	فرنسا
	٥			٥	فنلندا
	٤			٤	قيرغيزستان
	٤			٤	كرواتيا
	١٢٧	٤	١١٣	١٠	كينيا
	١٠	٣		٧	ماليزيا
	٤			٤	منغوليا
	٧	٣		٤	ناميبيا
	٣			٣	النرويج
	٢			٢	النمسا
	٥			٥	نيبال
	٩	٢		٧	نيجيريا
	٧٢٣	١٤	٧٠١	٨	الهند
	٥			٥	الولايات المتحدة الأمريكية
	٣			٣	اليونان
	١ ٦٨٤	٥٨	١ ٤٠٧	٢١٩	المجموع

التقرير الرابع والعشرون عن عمل لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا

١ - هذا هو التقرير الرابع والعشرون للجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا، ويغطي الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وقد غطى التقرير السابق الفترة من ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧.

٢ - وأشارت اللجنة في تقريرها السابق، المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ (S/2007/250)، إلى أن الطرفين لم يستأنفا نشاطهما بعد، وفق التوقعات الواردة في الفقرة ٢٢ من بيان اللجنة المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وبوجه خاص إلى أنهما لم يتوصلا من تلقاء نفسيهما إلى الاتفاق اللازم حول تركيب الأعمدة، كما لم يحرزا تقدما ملحوظا في تنفيذ البيان أو يمكنا اللجنة من استئناف نشاطها. وأعدت اللجنة أيضا تأكيد التزامها الراسخ، المعرب عنه في الفقرة ٢٨ من البيان، بأن تظل على استعداد لتقديم المساعدة، خلال فترة الاثني عشر شهرا التالية لصدور البيان، إذا طلب منها الطرفان ذلك سويا وقدمتا تأكيدات بالتعاون وتوفير الأمن.

٣ - وفي ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، طلبت اللجنة إلى الطرفين إظهار ما يدل على إحرازهما التقدم اللازم تجاه إبرام الاتفاقات الضرورية بشأن قيامهما بتركيب الأعمدة بنفسيهما أو الطلب إلى اللجنة أن تستأنف نشاطها على النحو المحدد في البيان.

٤ - وذكرت إريتريا، في ردها المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧، أنها "تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة ترسيم الحدود على خط ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ لتعيين الحدود، حالما تسمح الظروف بذلك"، وأكدت تأييدها لجهود اللجنة الرامية إلى تحديد أماكن أعمدة الحدود. وجاء في رسالة إريتريا كذلك أن "الشرط المسبق الضروري لترسيم الحدود هو قبول إثيوبيا لقرار اللجنة بدون تردد، وتعاونها الكامل مع موظفي اللجنة الفنيين". ولم يأت رد من إثيوبيا.

٥ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧، كتبت اللجنة إلى الطرفين تذكرهما بأنه لم يبق أمامهما سوى ستة أشهر لتنفيذ البيان، وتوضح لهما أنه يتعين إتاحة مهلة لا تقل عن ستة أشهر كي يتمكن المساحون والمقاولون من بدء العمل على الحدود، إذا طلب إلى اللجنة أن تستأنف نشاطها. وردت إثيوبيا برسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، توضح فيها أنها "قبلت قرار اللجنة بشأن خط ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ لتعيين الحدود، بدون شروط".

٦ - وإذ تشجعت اللجنة بردود الطرفين، قررت أن عقد اجتماع معهما بشأن تحديد الكيفية التي يمكن بها مواصلة عملية الترسيم، مع مراعاة النقاط المختلفة التي أوضحها كل طرف، سيكون خطوة بناءة. وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، كتبت اللجنة إلى الطرفين تطلب آراءهما بشأن عقد ذلك الاجتماع. وذكرت إريتريا، في ردها المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أنها "تبدي بروح التعاون استعدادها لحضور اجتماع اللجنة". وذكرت إثيوبيا، في ردها المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أن "إثيوبيا لا ترى توافر الحد الأدنى من الشروط اللازمة لترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا. إلا أن إثيوبيا مستعدة للحضور إذا قررتم عقد اجتماع، أملا منها في إمكانية تهيئة هذه الشروط".

٧ - وعليه قررت اللجنة عقد اجتماع مع الطرفين، في أيلول/سبتمبر من هذا العام، وأُرفعت مع هذا التقرير رسالة دعوة موجهة إلى الطرفين، ومعها رسالة للجنة المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ والردّان المؤرخان ٢٥ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اللذان قدمهما الطرفان عقب تلقيهما لتلك الرسالة.

٨ - وما زالت إثيوبيا لم تف بعد بالتزامها بدفع مساهماتها في عمل اللجنة، بموجب المادة ٤ (١٧) من اتفاق الجزائر؛ وقد وردت إشارة إلى هذا الرفض في الفقرة ٥ من تقرير اللجنة السابق. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، تقدمت اللجنة بطلب إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإريتريا وإثيوبيا من أجل تقديم المساعدة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، تمكّن الصندوق من تقديم مساهمة وفت بسداد معظم ديون اللجنة، وليس كلها. وستعيد تكاليف عقد الاجتماع المقرر له في أيلول/سبتمبر اللجنة إلى وضع المديونية ثانية. وترغب اللجنة في أن تتقدم بالشكر مجدداً إلى المانحين ومديري الصندوق الاستئماني على دعمهم للجنة في مواجهتها لمصاعبها المالية. وترغب اللجنة في أن تؤكد مجدداً حقيقة أن تلقيها لهذا الدعم لا يعفي الطرفين من واجبهما تجاه مواصلة سداد تكاليف اللجنة.

(توقيع) سير إيليهو لاوترباخت

رئيس لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا

٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧

التذييل الأول

رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة من رئيس لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا إلى المستشار القانوني لمكتب رئيس إريتريا وإلى المستشار القانوني لجمهورية إريتريا الاتحادية

استلمت اللجنة حتى الآن رسائل من ممثلي الطرفين توضح موقفيهما تجاه عملية إعادة ترسيم الحدود.

وذكرت وكالة إريتريا، في رسالتها المؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ الموجهة إليّ، أن "الشرط المسبق الضروري لترسيم الحدود هو قبول إثيوبيا لقرار اللجنة بدون تردد وتعاونها الكامل مع موظفي اللجنة الفنيين".

وكرر وكيل إثيوبيا، في رسالته المؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ الموجهة إليّ، الإعراب عن قبول إثيوبيا لقرار ترسيم الحدود "بدون شروط".

ويأتي كل من هاتين الإفادتين خلافا لجوانب عدم الاتفاق السابقة المعرب عنها في رسائل الطرفين. وتشجع الإفادتان اللجنة على التساؤل عما إذا كان الطرفان يشاركان اللجنة الرأي بأنه سيكون من المفيد عقد اجتماع آخر معهما، بغية تحديد الكيفية التي ستواصل بها اللجنة تنفيذ عملية ترسيم الحدود، بتعاونهما الفعال معها، مع مراعاة النقاط المختلفة التي أوردها كل طرف في رسالته.

وسيسرني أن ألقى منكم ردا في أقرب وقت مناسب.

(توقيع) بروفيسر سير إيهو لاوترباخت

رئيس لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا

التذييل الثاني

رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة من المستشار القانوني لمكتب
رئيس إريتريا إلى رئيس لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا

أشكركم على رسالتكم المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، فيما يتعلق برغبة لجنة الحدود في استئناف وترسيم الحدود على خط ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ لتعيين الحدود، وعلى تساؤل اللجنة المتعلق بمدى استعداد الطرفين لحضور اجتماع يعقد تأييدا لهذا الهدف.

ويتعين عليّ أن أشير إلى أن حكومة إريتريا لا تثق في أن إثيوبيا تخطط للتعاون مع عملية ترسيم الحدود وفقا لقرار اللجنة المتعلق بتعيين الحدود. ويستند تشكك إريتريا إلى عدم امتثال إثيوبيا إلى أوامر لجنة الحدود، الذي يمتد تاريخه لخمس سنوات، وإلى بياناتها العامة التي صدرت في الآونة الأخيرة والتي تشير إلى عدم استعدادها لترسيم الحدود على خط حدود ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. إن رسالة المستشار الإثيوبي، المؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ الموجهة إلى اللجنة، لا ترقى كثيرا إلى قبول الحدود المعترف بها في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بدون شروط، مثلها في ذلك مثل رسالة وزير خارجية إثيوبيا، في سيوم ميسفين، المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ومع ذلك تبدي إريتريا بروح التعاون استعدادها لحضور اجتماع اللجنة. ونحن نؤيد بشكل كامل هدف اللجنة المتمثل في ترسيم حدود نهائية على الأرض، بموجب اتفاقي الجزائر وقرار اللجنة "النهائي والملزم" بشأن تعيين الحدود.

(توقيع) المستشار القانوني لمكتب رئيس إريتريا

التذييل الثالث

رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس لجنة الحدود بين
إريتريا وإثيوبيا من المستشار القانوني لجمهورية إريتريا الاتحادية

لقد أحلتُ رسالتكم المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ إلى الحكومة، وأود أن أنقل إليكم ملاحظات الحكومة.

بينما يجري تداول هذه الرسائل يتمثل الوضع في الميدان في أن المنطقة الأمنية المؤقتة تعرضت للانتهاك الكامل من قبل إريتريا. ولا توجد منطقة أمنية مؤقتة يمكن الحديث عنها فيما يتعلق بأية نوايا أو أغراض.

ويتمثل أحد مرتكزات اتفاقي الجزائر في الولاية الممنوحة لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، بموجب اتفاق وقف أعمال القتال، بـغية رصد المنطقة الأمنية المؤقتة وهيئة ظروف أمنية موائمة لكل من ترسيم الحدود والتوصل إلى تسوية شاملة للصراع بين البلدين. وتنطبق على وجه الخصوص، في هذا الصدد، الفقرات ٩ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من اتفاق وقف أعمال القتال. إذ ورد في جزء من الفقرة ١٢، أنه "من أجل الإسهام في تخفيف التوتر وهيئة جو من الهدوء والثقة، فضلا عن تهئية الظروف المواتية لتسوية شاملة ونهائية للصراع عن طريق تعيين الحدود وترسيمها، تظل القوات الإريتيرية على مسافة ٢٥ كيلومترا (مرمى المدفع) من المواقع التي ينبغي للقوات الإثيوبية الانسحاب منها طبقا للفقرة ٩ من هذه الوثيقة. ويطلق على هذه المنطقة الفاصلة، في هذه الوثيقة، اسم "المنطقة الأمنية المؤقتة"^(١).

وتمنح الفقرة ١٤ (ج) من الاتفاق بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ولاية كفالة استتباب الأمن داخل المنطقة الأمنية المؤقتة، من خلال "المراقبة المستمرة من قبل الوحدات العسكرية التابعة لبعثة حفظ السلام المنشورة في المراكز الموجودة بالمواقع الرئيسية والحساسة ضمن المنطقة الأمنية المؤقتة، وذلك من أجل كفالة تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها الطرفان في الفقرتين ٩ و ١٢...".

ومن الواضح أن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ليست في وضع يمكنها اليوم من فعل شيء فيما يختص بتوفير الأمن في المنطقة الأمنية المؤقتة وعلى امتداد الحدود

(١) جاء في الفقرة ٩ ما يلي: "تقدم إثيوبيا إلى بعثة حفظ السلام خطة إعادة نشر قواتها من المواقع التي سيطرت عليها بعد ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، والتي لم تكن خاضعة للسيطرة الإثيوبية قبل ٦ أيار/مايو ١٩٩٨. ويجب إنهاء عملية إعادة النشر هذه في غضون أسبوعين بعد نشر بعثة حفظ السلام، وعلى البعثة التحقق من ذلك".

المشتركة، وكل ذلك بسبب أن إريتريا بدأت بالفعل الآن تنفيذ عملية تسلل إلى داخل إثيوبيا، يتمثل الهدف الصريح منها في زعزعة الاستقرار في إثيوبيا. وقد انعكست أدوار البعثة والقوات الإريترية داخل المنطقة الأمنية المؤقتة - حيث تقوم القوات الإريترية الآن برصد البعثة.

وفي ظل هذه الظروف، يستحيل أن يتخيل المرء أنه سيتمكن من إنجاز عملية ترسيم الحدود. وترى إثيوبيا أنه لا يتوافر مجرد الحد الأدنى من الشروط الأمنية اللازمة لترسيم الحدود، داخل المنطقة الأمنية المؤقتة وعلى امتداد الحدود المشتركة معاً، بسبب عدم وجود منطقة عازلة ووقوف الجيشين في مواجهة بعضهما البعض. وقد أدى تسلل القوات الإريترية إلى داخل إثيوبيا، وأعمال إريتريا الرامية إلى زعزعة الأوضاع فيها، إلى زيادة تدهور الحالة الأمنية. ويمكن هنا على وجه التحديد السبب في أن إثيوبيا طلبت إلى مجلس الأمن إعفاءها من التزامها بموجب الفقرة ١٤ (أ) من اتفاق وقف أعمال القتال، من خلال اتخاذ تدابير ضد إريتريا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بسبب انتهاكها لالتزامها بموجب الفقرة ١٢ من ذلك الاتفاق.

وتجدر إعادة القول بأن إثيوبيا لا ترى توافر حد أدنى من الشروط اللازمة لترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا. غير أن إثيوبيا مستعدة للحضور إذا قررت عقد اجتماع، أملاً منها في إمكانية تهيئة هذه الشروط.

(توقيع) ب. دونوفان بيكارد

المستشار القانوني

لجمهورية إريتريا الاتحادية الديمقراطية

التذييل الرابع

رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧ موجهة من رئيس لجنة الحدود بين
إريتريا وإثيوبيا إلى المستشار القانوني لمكتب رئيس إريتريا وإلى المستشار
القانوني لجمهورية إريتريا الاتحادية

استلمت كلا من رسالة إريتريا المؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ الموجهة إليّ، والتي
تعلن أن إريتريا "تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة ترسيم الحدود على خط
١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ لتعيين الحدود، حالما تسمح الظروف بذلك"، ورسالتها المؤرخة
٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، التي ورد فيها أن إريتريا "تبدي بروح التعاون استعدادها لحضور
اجتماع اللجنة"، علاوة على استلامي رسالة إثيوبيا المؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧
الموجهة إليّ، التي تعلن أن "إثيوبيا لا ترى توافر الحد الأدنى من الشروط اللازمة لترسيم
الحدود بين إثيوبيا وإريتريا. إلا أن إثيوبيا مستعدة للحضور إذا قررت عقد اجتماع، أملاً منها
في إمكانية تهيئة هذه الشروط".

وفي ضوء هذين الرديين قررت اللجنة عقد اجتماع مع الطرفين، في نيويورك، يبدأ
الساعة ١٠/٠٠، في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وسيعقد الاجتماع في مكتب أمين اللجنة.

وسيكون الغرض من هذا الاجتماع هو النظر في كيفية تركيب الأعمدة على طول
الخط الذي حُدد في مرفق بيان اللجنة المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، مع مراعاة
ضرورة التغلب على المشاكل المشار إليها في الفقرتين ١٠ و ١١ من هذا البيان.

وتتطلع اللجنة إلى عقد هذا الاجتماع مع ممثلي الطرفين. وهي تأمل في أن تفوض
إليهم سلطات كافية تمكنهم من الاتفاق حول التدابير الضرورية لاستيفاء الغرض من
الاجتماع، وتأمل على وجه الخصوص في أن يتعاون الطرفان بشكل كامل مع اللجنة بدون
شروط، وأن يتخذا جميع الإجراءات الضرورية لتمكين أفرقتها المعنية بترسيم الحدود من أداء
وظائفها.

يرجى التكرم بتأكيد مشاركة ممثليكم، ذوي التفويض المناسب في الاجتماع، في
أقرب وقت مناسب.

(توقيع) بروفيسير إليهو لاوترباخث

رئيس لجنة

الحدود بين إريتريا وإثيوبيا